المصطلح اللّساني بين التّراث والحداثة عند عبد القادر المهيري

The linguistic term between tradition and modernity according to Abdelkader Mehairi

أ. صورية طلعة ♥

أ. د. عمر لحسن♥

استلم: **2026/03/26** مقبول: **2026/04/23** نشر: **2026/06/15**

المُعرّف الرّقميّ للمقال: DOI 10.33705/0114-028-002-003

Abstract: Placing terminology in Arabic is one of the greatest and most dangerous linguistic and scientific tasks in modern times. This is because terminology is the cornerstone in creating a scientific Arabic language, and translating terminology is not an easy task. It is a creative art and a scientific approach that requires a great deal of scientific accuracy, cognitive capacity, and sensory perception of the nature of language and its various fields, as well as special mechanisms and techniques for that. The Arabic linguistic heritage has played a major role in this area, especially after some scholars showed interest in it and tried to revive it, and they made the ancient Arabic linguistic term move to modernity and renewal. One of the most important of these scholars is the Tunisian world Abdulqader Al-Mehiri. The aim of this research is to understand the concept of terminology according to

♥- جامعة باجي مختار(عنابة)، ص.ب 12 عنابة (المؤلّف المرسل)، الإيميل:
proftalaa@gmail.com

♥- جامعة باجي مختار(عنابة)، ص.ب 12 عنابة، إيميل الباحث الثاني:
amor.lahcene@univ-annaba.dz

Abdulqader Al-Mehri, and the most important means and mechanisms that this world adopted to revive the linguistic heritage terminology.

Keywords: Arabic term; linguistics; heritage; modernity; Abdulkader Al-Mehiri.

ملخّص: يعدّ وضع المصطلح في اللغة العربيّة من أعظم وأخطر المهام اللغوية والعلميّة في العصر الحديث، ذلك أنّ المصطلح هو حجر الزاوية في خلق لغة عربية علمية، ومسألة ترجمة المصطلح ليست بالمهمّة اليسيرة؛ لأنّها فن إبداعي وتوجّه علمي يستوجب قدرا كبيرا من الدقّة العلمية والسعة المعرفية والإدراك الحسّي بطبيعة اللغة ومجالاتها المختلفة، كما يستوجب آليات وتقنيات خاصّة بذلك. وقد كان للتراث اللغوي العربي دورا كبيرا في هذا المجال خاصّة بعد اهتمام بعض العلماء به ومحاولة بعثه وإحيائه من جديد وجعلوا المصطلح اللساني العربي القديم ينتقل إلى الحداثة والتجديد، ومن أهم هؤلاء العلماء العالم التونسي عبد القادر المهيري. وهدفنا من هذا البحث هو الوقوف على مفهوم المصطلح عند عبد القادر المهيري وأهم الوسائل والآليات التي اعتمدها هذا العالم لبعث المصطلح اللساني التراثي من جديد.

كلمات مفتاحيّة: المصطلح العربي، اللسانيات؛ التراث؛ الحداثة؛ عبد القادر المهيري.

مقدّمة: إشكالية المصطلح اللساني من أهم القضايا التي لها تأثير في الموضوع اللساني العربي، فرغم الاهتمامات التي حظي بها من قبل اللغويين قديما وحديثا، فقد اهتمّ العرب منذ أربعين سنة بعلوم اللغة، وقد ازداد اهتمامهم بالدراسات اللغوية منذ اتصال الثقافة العربية باللسانيات الحديثة الغربية من طريق البعثات العلمية؛ إذ نشطت عملية التأليف في هذا العلم الحديث قصد التعريف به، وأصبحت ترجمة

المصطلحات اللسانية ومواكبة اشتقاقاتها الحديثة ضرورة علمية ملحّة في التواصل بين اللغات وتعزيز ثروتها المعرفية. وبذلك ظهر لسانيون كثيرون في هذا المجال سعوا إلى تأصيل أهم القضايا اللسانية وإحياء التراث اللغوي العربي بواسطتها، وساروا بالمصطلح العربي نحو الحداثة والتجديد ووفّقوا إلى حدّ كبير في إبراز الدّور الكبير الذي تقدّمه الدراسات اللغوية العربية القديمة للدرس اللغوي العالمي.

ومن أهم هؤلاء العلماء عبد القادر المهيري، والذي يعد أحد هؤلاء الدارسين الذين بذلوا جهودا كبيرة في تأصيل أهم قضايا الدرس اللساني في التراث مستندا في ذلك إلى ما تزخر به الدراسات اللغوية القديمة وما يحمله الموروث من كنوز معرفية في مآل البحث اللغوي. فيرى أنّ الدراسات اللسانية الحديثة لا تعيد التراث كما هو، بل بمنهج يستقرئ فيه أهم الأفكار، ويبحث فيه عن نظامه الفكري والآليات التي بنيت بها ومدى ترابطها بالتفكير اللساني العام، وفي هدا المنهج تنشيط للتراث وتجديد له من جهات منهجية مختلفة تجمع بين الفهم والنقد.

وهدفنا في هذا البحث الوقوف على أهم الأسس العلمية والمنهجية التي اعتمدها هذا الباحث لدراسة المصطلح اللساني التراثي من جديد ليواكب مصطلحات الغرب بمنهج الاعتدال والوسطية عموما.

بناء على ما سبق ذكره وسعيا إلى حل إشكالية المصطلح وترجمته وانعكاساتها على الدرس اللغوي العربي، والعكس بالعكس. جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على هذا الواقع بالتطرق إلى جهود عبد القادر المهيري في تأصيل قضية المصطلح وترجمته. وقد جاءت إشكالية هذه الورقة البحثية على النحو التالي: ما هو المنهج الذي اتبعه عبد القادر

المهيري في تأصيله لقضية المصطلح في التراث العربي؟ وإلى أيّ مدى وفّق في ذلك؟ وفيمَ يتجلّى الإشكال الحاصل بين الترجمة والمصطلح اللساني؟

وقد طرحنا فرضيات رأينا أنها تمثل أرضية تدفعنا إلى حل جميع إشكالات البحث، لعل أبرزها:

- معرفة الى أي حد استطاعت الجهود العربية –ومثالها المهيري– أن تتيح للقارئ العربي فهما ووعيا بالمشترك العلمي والمعرفي؛

- المصطلح اللساني العربي وإمكانية المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة مع عدم إلغاء خصوصية اللغة العربية؛

- التعرّف على واجب الترجمة الحقيقي والمتمثّل في نقل المعارف التي يحدّدها هذا المصطلح اللسانين، دون زيادة أو نقصان على نحو يراعي الاحتياجات التواصلية للمتلقّي الذي يسعى إلى تثقيف نفسه لسانيا، فهما وممارسة.

أوّلا– أصول وضع المصطلح اللساني العربي وآلياتها:

1. المصطلح اللساني العربي بين الأصالة والمعاصرة: لقد كان للمفاهيم اللغوية الحديثة التي انتشرت في زماننا أثر واضح على الفكر النحوي العربي. إثر محاولة الكثير من المحدثين إعادة النظر في الموروث اللغوي العربي ومحاولة تطويره رغبة في مواكبة العصر الذي رأوا فيه الكمال والنضج دون التدقيق فيه والبحث في الدليل الذي يثبت صحة الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، فانقسم بذلك علماء اللسانيات إلى فريقين؛ فهناك من رأى أنّ المصطلح العربي تراثي بالدرجة الأولى لأنّه مقرون بالنحو والصّرف خاصّة وعلوم اللغة العربية عامّة، وهي قديمة. وآخرون يرون تتجدّد بتجدّد الزمان

والمكان، والمصطلحات النحوية، فتأخذ طابعا جديدا مناسبا للحياة اللغوية المعاصرة.

ومن هذا المنطلق فمحاولة دراسة المصطلح اللساني هي وجه من وجوه الاستثمار؛ فبه يمكن الكشف عن المضامين الفكرية المختفية خلف المباني المعجمية، وهي لذلك دراسة في التراث عن طريق قراءة المصطلح القديم قصد تحقيق إضافة جديدة إلى المعرفة القديمة (فلكلّ مصطلح نشأة ونمو وتطوّر) (عبد السلام المسدي، 1984م، ص5).

ولقد اعتنى القدماء العرب بالمصطلح باعتباره قضيّة أساسية في الموروث اللغوي العربي، فأنشأوا شبكة من المصطلحات تساعد على ضبط مفاهيم العلوم وتصنيف ظواهرها؛ إذ لا تتّضح العلوم إلّا بمصطلحاتها، ولهذا فتقديم المصطلح تكوينيّا ونظريا يوقف الباحث والقارئ العربيين على دلالته، ممّا يسهّل إدراكه في حقله المعرفي الخاص، ذلك أنّ كثيرا من المصطلحات قد اكتسبت حمولتها الفكرية والمفهومية عبر بيئة محدّدة، (فإنّ ظهور أيّ حضارة يسايره ظهور مفاهيم ومصطلحات أو شبه مصطلحات مهما كان مستوى تلك الحضارة، من حيث القوّة والضعف والتخلّف، وعليه، نقول إنّ لكلّ أمّة مصطلحاتها في تراثها العلمي والثقافي واللغوي بالخصوص) (أحمد عرابي 2003م، ص 267).

ومما تقدّم، يبرز أن موضوع المصطلح موضوع قديم حديث؛ لأنّه يرجع إلى بداية تشكّل الثقافة العربية، وعلومها الأصيلة، خاصّة علم النحو، ممّا استدعى جهازا مفاهيميا اصطلاحيا يخدم هذه العلوم، وهو موضوع حديث أيضا لأنّ الحاجة إلى المصطلح أصبحت أكثر إلحاحاً حين وجد العرب أنفسهم أمام حضارة علمية جاءت تغزوهم بعلومها

وتتحدّاهم بمصطلحاتها؛ فكان على رواد الفكر العربي الحديث أن يتذكروا المصطلحات المعبرة عن مظاهر الحداثة وكان عليهم أيضا أن يترجموا المفاهيم والمصطلحات العلمية التي تزخر بها الحضارة الغربية الحديثة.

إنّ عملية وضع المصطلح كانت مع بداية الحضارة العربية الإسلامية، التي تعرّف بها المسلمون على علوم الأوائل، إذ ابتكروا جهازا مفاهيميا اصطلاحيا أكسب اللغة العربية ثراءً في رصيدها الاصطلاحي الذي كان شاملا جميع مجالات المعرفة. من هنا، كان للعربية تراكم معرفي كبير ومخزون اصطلاحي هائل. ويعود ثراء التراث المصطلحي العربي إلى ثلاثة عوامل رئيسية حسب علي القاسمي (علي القاسمي 2008م، ص152)، هي:

– العامل الزمني: حيث إن اللغة العربية أطول اللغات الحية عمرا مما منحها ذخيرة مصطلحية هائلة؛

– العامل الجغرافي: يتمثل في احتكاك لغة العرب ببيئات جغرافية متعددة منذ بدء الحضارة الإسلامية، حيث اتصل العرب بمجتمعات ذات ثقافات متباينة أدت إلى توليد نفق من المصطلحات لمواجهة مفاهيم وتصورات جديدة؛

– العامل القومي: وتتمثل في الريادة العلمية التي رفعها العرب طيلة قرون وزادوها توجّهاتهم بما أجروه من بحوث علمية أدّت إلى ازدهار مخزونها المصطلحي. من أجل ذلك أجمع الباحثون على أنّ استعمال اللفظ القديم بمعنى جديد لا يخرج عن التوسّع في الدلالة، لذلك كان من الواجب وضع مصطلح يتأقلم مع واقعنا العربي.

المصطلحات ليست إلا جزءا من البناء النظري لهيكل اللغة ونظامها وليس البحث فيها ترفا علميا، بل هو ضرورة ملحة تفرضها الأنطولوجيا المعرفية وتستدعيها الحاجة لتفهم العلوم. فهي مفاتيح العلوم حسب الخوارزمي، والكاشفة عن مفاهيمها الأساسية، والمعرفة العلمية تسير وفق تسلسل هرمي، يبدأ من القاعدة حتى يصل الى القمة، فكان ضبط جهازها الاصطلاحي أحد أهم المقاييس المعتمدة لمعرفة ذلك، وهو أمر يمكن أن نستنتجه من المصنفات التراثية في أطوارها المتعاقبة. فمتى استقرت المصطلحات على مفاهيمها وتواشجت فيما بينها، كان ذلك دليل على نضج العلوم وتطورها، وهو ما أكده المسدي بقوله: (إن اللسانيات المعاصرة قد بلغت الآن حد العلم المتكامل، رغم قصور المسار الزمني الذي قطعته، والذي يجمع روادها على الانطلاق من دروس سوسير، وأول مظهر من مظاهر اكتمال العلم إفرازه لثبته الاصطلاح الخاص به) (عبد السلام المسدي، 1981م، ص32).

وتمثل القضية الاصطلاحية عامة والمصطلح اللساني بوجه خاص إحدى المعضلات القائمة في واقع الفكر العربي المعاصر، ولربما يعود السبب في ذلك إلى عدم الوعي بخلفيات القضية وعيا حقيقيا، ينتج عنه تأسيس القضية الاصطلاحية على قاعدة تناسي النوازع والأهواء والتغافل على مثارات الوهم الخادع، ولربما كان هذا التصور حاضرا عند بعض الباحثين عندما تساءلوا عن مدى إسهام الفكر العربي ولسانه في تشييد صرح المصطلحاتية الحديثة ولاسيما فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية.

والمتتبع لجهود السلف في هذه الجانب يجدهم قد تنبهوا إليها؛ فقد استعمل الشريف الجرجاني لفظة الاصطلاح مرادفة للمصطلح وحدها بقوله: (عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول) (الجرجاني،1983م، ص27).

فالمصطلح لفظة مفردة صيغت موافقة لخصائص اللغة للدلالة على ماهية الشيء، وحصلت على اتفاق المتخصصين. وقد عرف أيضا بأنه: (لفظ لغوي عن زاح معناه الى مفهوم له ومرجع يحيل اليه في علم معين، ثم يقيد بحد يضبط مفهومه وخصائصه ليكون جامعا مانعا لاستقرار ذلك العلم) (عمار ساسي،2008م، ص94).

ولما كانت المصطلحات مقترنة بالمفاهيم بل ممتزجة بها ومعبرة عنها، فلا بد من التعرض لها ولو بنظرة سريعة، فقد عرف المفهوم على أنه: (التصور الذهني الذي تتصور به الصفة أو الصفات التي تميز أفراد فئة معينة من أفراد فئة أخرى، أو هو ما يثيره اللفظ في العقل من معان وصور ذهنية أي ما يفهم من اللفظ) (رياض عثمان، 2010م ص128). هذه الثنائية المصطلح والمفهوم لا يمكن لنا تصور أحدهما بمعزل عن الآخر؛ فالمفاهيم بما فيها من تصورات عقلية وقضايا ذهنية لا بد لها من وسيلة لتنقلها إلى حيز اللاماديات أي حيزها الحضوري ولا يتم ذلك إلا بواسطة الالفاظ –المصطلح – فلا يمكن لنا أن نتصور مصطلحات دون أن تكون هناك مفاهيم وقضايا عقلية تعبر عنها وتعوض تلك المصطلحات عن الخوض في غمارها. ولقد خصصت اللسانيات بوصفها علما عاما وشاملا للظاهرة اللسانية علما خاصا لكل ميدان. فكان علم المصطلح فرعا من فروع اللسانيات ينتقل بدراسة الكلمة من الدال إلى المدلول في دراستها. فعلم المصطلح

هو (العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي نعبر عنها) (محمد حسن مهدي بخيت،2013م، ص166)، أو هو (علم يعنى بالمصطلح وضعا وتصنيفا وترتيبا في مستوى كل العلوم الإنسانية والتجريبية والرياضية، التي لا يستقيم حالها إلا إذا كانت مركّزة على رؤى ومفاهيم، تؤديها مصطلحات لها قضاياها وإشكالاتها ومميّزاتها، مع ما لها من ارتباطات ومدخلات) (علي القاسمي 2008م، ص269).

1. آليات وضع المصطلح اللساني العربي: تمتاز اللغة العربية بخصائص نادرة تيسر لها التعامل مع أغلب لغات العالم، حيث نهج العلماء أساليب لوضع المصطلح العلمي في اللغة العربية، تعدّ (مصدرا من مصادر ضبط نظام اللغة العربية وكيفية نموّها وتطوّرها المصطلحي والمعجمي) (محمد رشاد الحمزاوي 2004م، ص256)، لذلك نجد أنّ المصطلح اللساني العربي المعاصر منطلق من الاصطلاح التراثي. وقد اعتمد على وسيلة التدرج من عصر إلى عصر؛ فكل زمن يتبع طريقة معينة لبناء المصطلح. فصياغة المصطلح في إطار البحث اللساني لا تختلف عن توليد الكلمات، يقول عبد السلام المسدّي: (من أهم الآليات التي تفرزها اللغة لسدّ حاجات مستعمليها عندما يواجهون المفاهيم المستحدثة آلية التوليد التي يصنّفها علماء اللسان إلى توليد لفظي وتوليد معنوي. وفي كلتا الحالتين تنبثق دلالة تشقّ طريقها بين الحقول المترسّخة في مصفوفة الخانات المخزونة لدى أهل تلك اللغة، حتى تجد مستقرها بين زوايا المنظومة القاموسية) (خليفة الميساوي، 2013م ص720).

والجدير بالذكر أنّ التوليد هو توليد ألفاظ اللغة بعضها من بعض وهو على حدّ قول محمّد غاليم: (يتعلّق بإعطاء قيمة دلالية جديدة لبعض الوحدات المعجمية تسمح لها بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقّق لها من قبل) (محمد غاليم، 1987م، ص35). فالتوليد لا يقوم على الارتجال والخلق من العدم، بل يعتمد على مجموعة من الوسائل والآليات التي تستخدم في وضع المصطلحات العلمية. وقد قدّم المحدثون الاشتقاق والمجاز والتعريب والنحت باعتبارها وسائل وضع المصطلح إذ أنّ اللفظ المولّد هو كل لفظ عربي أُعطي مدلولا جديدا عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو نقل الدلالة.

أمّا الاشتقاق فهو استخراج لفظ من لفظ آخر أو صيغة من صيغة أخرى نتيجة لتصريف اللفظة وتقليباتها المختلفة، وقد عرّفه السيوطي قائلا: (هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما في معنى ومادّة أصلية وهيئة تركيب، ليدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة) (السيوطي 1998م، ص349). ومن المحدثين من فهم آلية الاشتقاق بأنّها (توليد لبعض الألفاظ من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادّتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد) (صبحي إبراهيم الصالح، 1960م، ص179). يتّضح ممّا سبق أنّ الاشتقاق في اللغة العربية من أهمّ الوسائل التي تسهم في توليد الألفاظ والصيغ، وهو عامل من عوامل زيادة الثروة اللغوية، حيث يسمح بتوليد ألفاظ جديدة.

ويقسّم العلماء الاشتقاق إلى اشتقاق صغير تكون فيه جميع الصيغ المشتقة متفقة في ترتيب الحروف الأصلية، وإلى اشتقاق كبير (ويسمى قلبا)؛ يكون فيه بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة تناسبا في اللفظ

والمعنى دون ترتيب في الحروف الأصلية، وإلى اشتقاق أكبر (يسمّى الإبدال)؛ وهو ظاهرة صوتية يتمثل في صياغة كلمة من كلمة أخرى على أن تكونا متّفقتين في أكثر الحروف لا في جميعها، كما تتّفق في المعنى وفي المخرج. ويعرّفه ابن جنّي فيقول: «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد. تجتمع التصاريف الستة وما يتصرّف كل واحد منها عليه وإن تباعد الشيء في ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة بتأويل إليه» (ابن جني 1982م ص1333).

ونتيجة للتطوّر الذي شهده العصر في الدراسات اللسانية ظهر نوع جديد في الاشتقاق سمي باشتقاق الأعلام، وقد عمد إليه العلماء باشتقاق صيغ من الأسماء والأعلام بالاعتماد على المنهجية الجذرية للمشتقات مثل قولنا في اشتقاق محمد من الحمد، وهو مفعل، والحمد صفة تلزم من كثر فيه فعل ذلك الشيء (السيوطي، 1998م، ص346).

وممّا تقدّم نستنتج أنّ الاشتقاق الصغير كان الأكثر استخداما من طرف العلماء لأنّه الأكثر إنتاجية وفاعلية في النمو المصطلحي.

وأمّا المجاز فهو من أخصب الآليات التوليدية، فمجال توسيع معنى اللفظ العربي بالخروج من الحقيقة إلى المجاز يكون أكثر فاعلية في التوسيع الدلالي. فهو يقوم على التجاوز والتعدّي، وذلك بأخذ ألفاظ (كلمات) ذوات معانٍ قديمة واستخدامها للدلالة على مفاهيم جديدة بحيث يكون للفظة دلالة جديدة دون المساس ببنيتها الشكلية الدالة. ويعرّفه عبد السلام المسدّي باعتباره إحدى آليات الوضع المصطلحي فيقول: (مكمن المجاز استعداد اللغة لإنجاز تحوّلات دلالية بين أجزائها؛ يتحرّك الدال ليزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو

مستحدثا. وهكذا يصبح المجاز جسر عبور تمتطيه الدوال بين العقول المفهومية... حيث يمدّ المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا وقتية تتحوّل عليها من دلالة الوضع الأوّل إلى دلالة الوضع الطارئ ولكن الذهاب والإيّاب قد يلغيان حدّا من التواتر يستقرّ به اللفظ في الحقل الجديد فيقطع عليه طرق الرجوع) (عبد السلام المسدي، 1984م، ص32)، إذ يتمّ التحوّل الدلالي حسب رأيه وفق الأنماط الآتية:

– يتعامل المجاز مع التواتر فيتم النقل؛

– يقترن النقل باللفظ الفني فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد اللغوي الخاص المعرفي، الذي هو رصيد المصطلحات العلمية؛

– أمّا التعريب فهو «أن يتفوّه العرب بالكلمة الأعجمية على مناهجها» (ممدوح خسارة، 2008م، ص241). وقد استعمل هذه الآلية في ترجمته للمصطلحات التي يتعذّر تحديد دقيق لمفاهيمها، والمقصود بالتعريب عند اللغويين العرب القدامى «هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها» (السيوطي، 1998م ص341).

وعليه، فالتعريب إدخال لفظ أعجمي إلى اللغة العربية بعد إخضاعه للوزن الذي تقبله، ممّا يجعل الصيغة الأجنبية ذات جرس عربي. وقد وفّق اللغويون في التسمية، فأطلقوا عليها أحيانا مصطلح (الاقتراض اللغوي)، والاستعارة أحيانا أخرى. وفي هذا يقول علي القاسمي: «وهي عملية عرفتها اللغات حيث يعمد الناطقون بلغة ما إلى استعارة ألفاظ من لغات إلى لغات أخرى عندما تدعو الحاجة إلى ذلك» (علي القاسمي،2008م، ص؟). إذن يمكننا اعتبار التعريب مظهرا من

مظاهر الاحتكاك بين اللغات، ممّا قد يعرّض هذه اللغات إلى الوقوع في التداخل.

وللعلم، فإنّ ثمّة علاقة وطيدة بين التعريب والترجمة، حيث أنّ الترجمة هي نقل للمفاهيم من لغة أصلية إلى لغة مستهدفة، فتعبٍّ عن المفاهيم المتخصّصة. فالمصطلح المولّد بالترجمة يصدر على لغتين مختلفتين ومترجم، أقل ما يمكن أن يتّصف به التمكّن من اللغتين، وبذلك تعكس الترجمة منحى التأثر والتأثير المتبادلين بين اللغات.

وأمّا النحت فطريقة يلجأ إليها واضع المصطلح إذا لم يوفّق في إيجاد المصطلح العلمي باستعمال الطرائق السابقة والمتمثّلة في الاشتقاق والمجاز، والتعريب، والترجمة. ويعدّ النحت وسيلة تساعد في إثراء اللغات بالمصطلحات. فيراه شحادة الخوري «انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون هناك تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه» (شحادة الخوري، 1989م، ص158). وقد ربطه اللغويون بالاشتقاق، وجعلوه لونا من ألوانه حتى سمّاه البعض بالاشتقاق الكُبّار.

ومع هذا، جدير بنا بأن نذكر بأنّ النحت في اللغة العربية نتج استجابة لدوافع لغوية فرضتها العناية اللغوية بكلّ ما هو حيوي في الحياة الاجتماعية، إضافة إلى التطوّر الحضاري السريع.

وفي الأخير، إنّ ما يمكن قوله في هذا المجال إنّ آليات وضع المصطلح وتوليده أثبت مرونة اللغة العربية، ولكن هذا لا يعني تخلّصها من النسق اللغوي الذي يضبطها. أنّ ثباتها على النسق اللغوي لا يعني أبدا جمودها. وهو الأمر الذي يعكس قدرة اللغة العربية على استيعاب ألفاظ الحضارة والحياة العامّة ومصطلحات العلوم والفنون

المختلفة، إذ تمكّنها آلياتها ووسائلها المختلفة من استيعاب الجديد والمحدث في أي زمان ومكان.

ثانيا- المصطلح اللساني عند عبد القادر المهيري: يعدّ المهيري من الأوائل الذين ناضلوا من أجل بناء فكر حداثي، رغم جفاف المادة الألسنية وغموض الشروح النحوية. فقد اطّلع على النظريات اللسانية الحديثة في منابعها الأصلية، وتشبّع من نصوصها لدى مؤسّسيها فاستثمرها في قراءة التراث النحوي والبلاغي، مزاوِجاً في قراءته بين آليات الخطابين: ألسني وصفي ونحوي معياري. وقد استقرأ المهيري ما كتبه النحاة العرب، مثل: سيبويه في "الكتاب"، وابن جني في (الخصائص) وابن يعيش والإستراباذي في شروحهما، وأظهر في شكل نسقي إسهامهم في بلورة المفاهيم الإجرائية والنظرية التي تعين على فهم الظاهرة اللغوية ومستويات الخطاب والآليات الصورية لتشكيل المعنى كما دلّ بالنصوص القاطعة على أنّ ما توصّل إليه علماء اللسانيات المعاصرة كان قد سبق إليه، ومنذ قرون، النحاة العرب والبلاغيون.

ومن جهة ثانية، أسهم المهيري في تأصيل المفاهيم اللسانية الحديثة التي شاعت بدءاً من لحظة فرديناند دي سوسير؛ فأصل المفاهيم إجرائية مثل اللفظ والصوت والمعنى والتقطيع المزدوج والنسق... وعشرات المفاهيم الأخرى التي قامت عليها اللسانيات. ويركّز المهيري في مفهومه للمصطلح اللساني على المصطلحات التراثية، حيث يرى أنّه من الضروري عصرنتها لتواكب الحياة العلمية الحديثة. فهو يقدّس كل ما هو عربي ويراه صالحا لكل زمان ومكان.

ويؤكّد على أنّ نشأة المصطلح في اللغة العربية يتمّ باستعمال ألفاظ اللغة العاديّة التي ليس لها في الأصل أي بعد اصطلاحي. وإذا بها تكتسب تلك القيمة بتداولها في سياقات معيّنة، لكن بدون أن تقطع الصلة بمعناها العام، وبدون أن يتخلّى عن استعمالها في ذلك المعنى بمقتضى سياقات أو مقوّمات أخرى (عبد القادر المهيري،2014م ص17). فمنذ عصر النهضة، بدأ العرب في الاطلاع على المناهج الغربية، وغزت مصطلحاتها اللغة العربية نتيجة تقدّم فكري، وتراكم معرفي انفردت به الثقافة الغربية.

وما من شكّ أنّ الإبحار في هذا الزخم الفكري من دون التسلّح بمقوّمات الهويّة اللغوية والثقافية يؤثّر في اللغة المنقول إليها، فقد يتسبّب ذلك في مشاكل كثيرة منها مشكلة تعدّد المصطلح الواحد التي أثارت حفيظة المهيري، فنجده يربط بين المصطلح والمفهوم، فيقول: «فليس المصطلح سوى علامة على المفهوم، وقبل التفكير في المصطلح يجب الاتّفاق على المفهوم بتحليله وضبط حدوده» (عبد القادر المهيري 2014م، ص18). من هنا يبيّن المهيري أنّ المفهوم هو العنصر الأساسي للمصطلح، وباعتبار أنّ المفهوم يوجد في الذهن دون أيّة علاقة مع المصطلح، فهو يؤدّي إلى اختلاف في تصور والمفهوم وإدراك أبعاده، ممّا يؤدّي إلى التعدّد المصطلحي. ويرى المهيري أنّه لا حلّ لهذه المشكلة إلّا بالنظر إلى أسبابها والمتمثّلة في (عبد القادر المهيري 2014 م، ص18).

– عدم مراعاة البعد الدلالي للمصطلحات، وعدم التنبّه للفروقات الدقيقة بين المفاهيم، باعتمادهم على معاجم ثنائية تقدّم ترمات

حرفية للمصطلح الأجنبي، ممّا يؤدّي إلى اختيار ألفاظ يشوبها التناقض والتداخل وعدم الدقّة.

– إغفال التراث العربي، وإن وظّف فيكون بمصطلحات تراثية قد لا يلائم مفهومها المفهوم الحديث.

يقرّ المهيري بأنّ استعمال المصطلحات التراثية ليس بالأمر الهيّن كما نراه في اللغات الأخرى باعتبار أنّ عدد المفاهيم المشتركة بين اللغة العربية واللغات الأخرى ضئيل جدّا، ويضرب المهيري مثالا على تلك المفاهيم فيقول: «الاسم والفعل والكلمة والجملة وأقسام الكلام، هي بدون شك مفاهيم أساسيّة في علوم اللسان... لا يستبعد أن تكون من الكليات اللغوية» (عبد القادر المهيري،2014م، ص16) هذه المفاهيم التي تحدّث عنها المهيري موجودة في كل لغة ويشترك فيها كل البشر، لكن ما إن نتجاوز هذه المفاهيم نصطدم بصعوبات اصطلاحية عسيرة، وقد ركّز المهيري على المصطلح النحوي الذي يصعب البحث عنه في التراث العربي، كما يتعذّر التحديد الزمني لبدايته. ويقول في ذلك: «ومن الواضح أنّ الوثائق التي يمكن أن تكون شاهدة على فترة المخاض والمتمثّلة في الخطوات الأولى للتأليف النحوي لم يبقَ لنا منها شيء... وانعدام هذه الوثائق يعدّ عقبة في سبيل تتبّع المصطلحات والوقوف على سيرورتها انطلاقا من المعنى العام للكلمة ومرورا بالاستعمال المجازي ووصولا إلى تكريس المصطلح» (عبد القادر المهيري، 1993م ص160).

مما سبق، يمكننا القول بأنّ البحث في نشأة المصطلح النحوي شأنه شأن البحث في نشأة النحو في حدّ ذاته فهو يواجه صعوبة لغياب الوثاق المدوّنة للنحو في بداياته الأولى، وما هو مردّ من تراث النحاة

الأوائل من النحو، ما هو إلا تمهيد الأبواب واصطلاحات جعلت تلامذة هؤلاء النحاة الأوائل يكتشفونها فيما بعد، وقد ذكرت هذه التمهيدات في شكل عبارات وأقوال تجلّت في كتاب سيبويه كأوّل مدوّنة في النحو العربي. ويؤكّد المهيري ما قلناه في هذا الصدد فيقول: «وعلى اعتبار أنّ أوّل ما وصل إلينا من مدوّنة النحو العربي كتاب سيبويه وما يقدّمه من صور للتطوّر الذي تبعه وضع المصطلحات النحوية طيلة قرن ونصف من الزمن وما مرّ به الجهاز الاصطلاحي من تردّد وتعدّد في تسميّة المفهوم الواحد، والانتحاء إلى وصف المفهوم قبل التوصّل إلى بلورته في مصطلح وحيّز مكثّف بنفسه، مؤدّ إلى المقصود منه، دون أن يكون في حاجة إلى تفصيل أو شرح »(عبد القادر المهيري، حمادي صمود، وعبد السلام المسدي،1989م، ص105). فمشكلة التعدّد التي طرحها المهيري كانت موجودة في التراث العربي، وما زال صداها خاصّة مع ظهور كم هائل من المصطلحات الحديثة.

ولأهميّة المصطلح اللساني عامّة والمصطلح النحوي خاصّة عند المهيري بأدائه الفعلي والوظيفي ضمن سياق معين بغرض أداء المعنى المطلوب: أي أنّه كلّما كان انتقاء المختصّين لمصطلح دقيق واتفقوا عليه وعمّ نشره، كان هذا المصطلح صالحا لتنمية اللغة وخدمتها والعكس صحيح؛ فكلّما تردّد اللغويون في اختيار مصطلح ما لمفهوم جديد، وتعدّدت الاحتمالات فقد هذا المصطلح وظيفته الأساسية في تيسير التواصل في مجتمع ما.

والمتتبّع لإنتاج الدكتور المهيري العلمي يجد أنّ الهاجس الاصطلاحي قد لازمه في أغلب مصنّفاته، ولم يأتِ على شاكلة واحدة فتراه تارة يقدّم قراءة نقدية لمصطلحات الكتب التراثية، وأخرى يعالج

فيها الازدواج (التعدّد) الاصطلاحي، حيث نجده يتناول المصطلحات والمفاهيم منطلقا من النصوص.

1- أهم قضايا المصطلح عند عبد القادر المهيري: يفرّق المهيري بين مصطلحي المعنى والدلالة، ونجد ذلك واضحا في حديثه عن مصطلح المعاني النحوية، فيقول: «وقد شاع مصطلح المعنى عند الحديث عن الإعراب... وهذه المعاني بطبيعة الحال ما يمكن أن نسمّيه بالوظائف النحوية... هكذا تؤدي كلمة معنى أو معان عند الحديث عن الألفاظ مفهوما مزدوجا يحيلها على مدلولها المعجمي من ناحية ووظيفتها النحوية من ناحية أخرى» (عبد القادر المهيري، 2010م ص26).

وهذا الرأي قد استند فيه إلى حدّ كبير إلى المعطيات التراثية التي وفّرتها الكتب النحوية، ابتداءً من كتاب سيبويه والمصنّفات التي أعقبته لا سيما إذا ورد المصطلح في سياق الحديث عن الإعراب أو مكوّنات الجملة في هذه المصنّفات. وهو ما استنتجه من كتاب الزجّاجي، الذي يقول: «إنّ الأسماء لمّا كانت تعتروها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضاف إليه، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدّلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني» (أبو القاسم الزجاجي، 1986م، ص96)، أو من قول ابن يعيش في تحديده لدور الإعراب: «الإعراب إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني...» (ابن يعيش،2001م، ص69).

وفي السياق ذاته، يشير المهيري إلى معنيين آخرين للمصطلح؛ فالأوّل هو ما يستفيده المتلقّي من ظاهر اللفظ ويصل إليه بغير واسطة

ويسمّى أحيانا بأصل المعنى، وهو الذي يعبّر عن المتكلّم بقصد التبليغ والتواصل، وينفذ إليه السامع نفاذا مباشرا لا يحتاج فيه إلى الاستدلال.

أمّا الثاني فهو معنى المعنى ويقصد به ما يعقله السامع من المعنى الأوّل بالاستدلال، حيث يضاف لمعنى اللفظة المعجمي والتركيبي ما يسمى بمقتضى الحال. ومن استعراض المهيري لمعطياته في هذا المقام يمكن القول إنّه يرى أنّ مصطلح المعنى قد اقترن بالحديث عن الإعراب أو الكلام أو الجملة، ويؤكّد نظرته هذه في قوله: «ألاحظ أنّ هذه الكلمة مثلت المصطلح الوحيد الذي ردّده النحاة، كلّا اضطروا إلى الحديث ممّا يستفاد في الجملة أو الكلام من مدلولات غير المدلولات اللغوية للألفاظ فكل ما ينتمي للكلام والجمل إلى النحو هو معنى أو معان من وظائف وقيم زمانية أو مظهرية ومقولات صرفية أو نحوية، ومعطيات متّصلة بالصيغة الخطيّة للكلام» (عبد القادر المهيري،2010م، ص28-ص29).

أمّا فيما يخصّ مصطلح الدلالة، فقد أشار الدكتور المهيري إلى استعمال المصطلح في حقلين، هما النحو والبلاغة. ففي النحو استعمله مقترنا بلفظة المعنى (عبد القادر المهيري،2010م، ص31)، كما تعوّدنا عليه فقد اتّكأ على التراث لإثبات صحّة ما يراه فأورد قولا لابن يعيش في معرض تحليله للفظة الدلالة: «يدل على معنيين: التعريف والمعرّف» (ابن يعيش، 2001م، ص17)، وقولا للزمخشري في تعريفه للكلمة «هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع» (ابن يعيش، 2001م، ص18). هذا الاقتران بمصطلح المعنى جعله يرى ألا ترادف بينهما، بل هو ضرب من التسديد أو التوجيه أو التوسّط في بلوغ المعنى، وهو موافق لما أورده الشريف الجرجاني بهذه الدلالة

بقوله: «هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأوّل هو الدال والثاني هو المدلول» (الشريف الجرجاني، 1983م، ص91). فاستعمال مصطلح الدلالة في حقل البلاغة لقربه من مصطلح المعنى إن لم يجعله مرادفا له، وبالتالي فإنّ مثل هذه الاستعمالات أحدثت انزلاقا في المفهوم وأوجدت هذا الضرب من الترادف في بعض الأحيان (أحمد مطلوب 1983م، ص10).

2- آليات وضع المصطلح اللساني عند المهيري: انصبّ الاهتمام في العصر الحديث على التوليد اللغوي، وتكثير ألفاظ اللغة بوضع المصطلحات العلميّة، حيث يؤكّد الواقع اللغوي حاجة الناطقين بالعربية إلى توليد ألفاظ جديدة ليسدّ الفراغات المعجمية وتلبية احتياجات الحضارة الجديدة بجميع مظاهرها.

إنّ أيّ لغة تصوغ أهمّ جانب من مصطلحاتها بالاعتماد على مخزون تراثها، فتتحصّل على مصطلحات تبدو في الواقع جديدة تحمل فقط المعنى الذي حدّده لها واضعها. ومن هذا المنطلق حدّد المهيري أهم الفروق التي يجب أن تتوفّر في المصطلح وهي: «يجب أن يتوفّر في المصطلح شرط الملاءمة التامّة لمعناه التقني واستقرار ذلك المعنى فيه وسلامته من المعاني الحافّة التي يمكن أن تكتسبها الكلمات بمفعول سياق الخطاب» (عبد القادر المهيري،2014م، ص22).

يرى المهيري أنّ هذه الشروط لا يمكن تطبيقها في اللغة العربية لأنّها تخضع لنظام من الصيغ ومن توليد بعضها من بعض، يؤدّي الخروج عنه إلى تشويه ملامحها، واضطراب نظامها الصرفي. وبالتالي فللغة العربية آلياتها الخاصّة، أهمها الآليات الاشتقاق. فيقول عنه المهيري: «الاشتقاق يمثّل في لغتنا العربية خاصيّة من خصائصها

الأساسية، تكاد تكون فريدة من نوعها» (عبد القادر المهيري، 2014م ص22). من هنا يتبيّن لنا أنّ آلية الاشتقاق وفّرت إمكانيات لا تحصى ضمن الحقل الدلالي الواحد بالاعتماد على: «الأصول الحرفية والتصرّف في هذه الصوائت من ناحية وإمكانية الزيادات من سوابق ولواحق من ناحية أخرى، كل ذلك في حدود قائمة من الأوزان والصيغ» (عبد القادر المهيري، 2014م ص22).

أمّا إذا لم توفق هذه الآلية في وضع المصطلح المناسب لمفهوم معيّن، فإن المهيري يرى أنّها كانت في القديم تضطر إلى فتح أبوابها للدخيل شرط أن تخضعه لأوزانها، إلا في القليل النادر على الرغم من إيجابيات الاشتقاق والخدمة الكبيرة التي يقدّمها للعربية بتوليده لمصطلحات كثيرة، ممّا يساعده على عملية الترجمة. غير أنّ المهيري يرى بأنّه تولد كلمات لها ذاكرة، فالمعنى يبقى متأصّلا في الحروف الأصول، ويخشى أن يشوّش ذلك على المعنى الاصطلاحي. ومن هنا نستنتج أنّ المصطلح عند المهيري هو «اتفاق المختصّين في الميدان المعنى على مصطلح واحد مهما كان للمفهوم الواحد، لأنّ الاستعمال القائم على مثل هذا الوفاق هو الذي يكرّس المصطلح بفضل كثرة تواتره ويزيح عنه في سياقه كل ما يمكن أن يفيده في اللغة العادية غير الاصطلاحية» (عبد القادر المهيري،2014م، ص22). من هذا التعريف، يتبيّن لنا أنّ المهيري يشترط توفّر أمرين هامّين هما: الاتفاق والاستعمال والتواتر، فهو يعدّ أن كتاب سيبويه تسجيلات استعمال. وهذا ما رأيناه، من قبل، في تعريفه المصطلح عند العرب القدامى، فهو يرى أنّ المصطلحات التراثية اكتسبت معنى الاصطلاحية بسبب تواترها والإجماع عليها.

من جهة أخرى، فإنّ المصطلح عبارة عن كلمة تتجاوز الدلالة اللغوية المعجمية إلى الدلالة المعرفية العلمية، وهي بذلك لا تؤثّر في النظام الصرفي والنحوي للغة العربية. غير أنه يشير إلى بعض الظواهر في مجالي الصرف والتركيب (النحو)، التي تؤثّر في نظام اللغة العربية. وأمّا عن النظام الصرفي، فنجد مثلا مصدرا يجمع على عكس القاعدة المعروفة، فيتمّ ذلك دون أي حرج، لأنّنا لا نشعر بأي خرق للغة العربية. بالإضافة إلى ظاهرة النون الزائدة في صياغة الأفعال والأسماء، وكذلك صيغة النسبة، فهذه الظواهر يعدّها المهيري من قبيل الآليات القديمة الجديدة التي يعتمد عليها لإغناء رصيد الأسماء صرفيا في العربية.

أمّا عن النظام التركيبي (النحوي) فنجد مثلا الخروج بالاسم الموصول عن وظيفته الحقيقية، وهي تخصيص الاسم المعرّف بمعنى يزيده تعريفا فيرى المهيري بأنّه «قد نحتاج إلى مثل هذه التراكيب قصد الإنجاز واجتناب التكرار، فلا يبدو لنا مثل هذا الاستعمال نائبا أو منافيا لنظام العربية» (عبد القادر المهيري،2014م، ص26).

من بين الاستعمالات التي يراها المهيري مؤشّرا على تطوّر اللغة العربية، ما دام أنّها لا تؤثّر سلبا في نظامها ظواهر تتعلّق بالإضافة فيقول: «ألا يجوز لنا أن نتسامح إزاء ظاهرة تسلية، بحيث في سبيل التبليغ الخالي من اللبس».

كما يمكننا الوقوف أمام بعض الظواهر التي عدّها المهيري شيئا من التطوّر، وهي بصدد الانتشار، ويتمثّل في التصريح بالفعل المعنوي مع المبني للمجهول، وأيضا انتشار الأفعال الناقلة أو الحاملة، وقد شاعت هذه الظواهر نتيجة تأثير الترجمة.

كما يركّز المهيري على ظاهرة الإنحاء، فيعارضها فيقول: «الإنحاء وهو ظاهرة تتمثّل في تحويل تدريجي لوحدات معجمية إلى أدوات نحوية» (عبد القادر المهيري، 2014م، ص26). فالإنحاء إذن هو الاختصار والاستغناء عن عبارة وميلاد عبارة موجزة لتصبح في الأخير أداة نحوية.

كان هذا أهمّ ما ركّز عليه المهيري فيما يتعلق بالجانب الصرفي والتركيبي وطريقة بناء مصطلحاتها انطلاقا من التراث العربي، والتي تمكّن اللغة العربية من النّماء والدّيمومة. وقد وظّف في ذلك منهج الاستقراء والمقارنة جعله يتمكّن من استنتاج قوانين عامّة تنسجم في أغلبها مع الحياة العامّة في حقل اللسانيات الحديثة. ومع ذلك لم يتوقّف المهيري أمام المجال الصرفي والتركيبي، بل تحدّث أيضا عن المعجم كونه كان –وما زال–من أبرز مباحث اللسانيات، لأنّه يمثّل اللغة ويحويها. (محمد رشاد الحمزاوي، 1999م، ص156).

فمستعمل اللغة العربية بحاجة إلى مثل هذه المعاجم خاصّة التراثية منها، كون اللغة العربية تمتاز بكثرة الاشتقاق، ونظام الحد والوزن، لكن قد يصادف تغيير معنى مفردة ما بسبب الاستعمال الحديث، لذلك كان من الضروري وضع مصنّفات معجميّة تتبع المعاني الجديدة. وفي هذا الإطار، يحاول المهيري تحديد مجموعة من الشروط تسمح بوضع هذا النوع من المعاجم، فيقول: «يقتضي قبل كل شيء وجود مدوّنة من استعمالات الكلمة في سياقها كل الكلمات ومهما كان نوع الخطابات أو النصوص التي ترد فيها. بعبارة أخرى، هذا يقتضي توفير مادّة خام... بعبارة أخرى يجب أن يتوفّر ما نسمّيه مكنز اللغة العربية» (محمد رشاد الحمزاوي، 1999م، ص28).

يقصد المهيري أن تكون هناك ذخيرة لغوية، أو بنك لغوي إن صحّ التعبير، يستمدّ منه واضعو المعاجم معاني الكلمات القديمة أو الحديثة وتوضّح للمستعمل السياقات الملائمة. لذلك يرى المهيري أنّه من الواجب تحقيق مشروع لغوي ضخم بتوفير معجم تاريخي، لكنّه مشروع ضخم يحتاج إلى تكاتف مجموعة من الباحثين المتفرّغين لهذا الأمر والمتخصّصين في هذا المجال، مع أنّ اللغويين القدامى استطاع الباحث منهم ولوحده أن يضع معجما ضخما؛ أمثال الخليل بن أحمد، وابن فارس...الخ، دون أن تكون لديهم هذه التكنولوجيا والإمكانيات التقنية التي توفّر على الباحث عناء عمليات كثيرة؛ كالفرز والتصنيف وغيرها.

الخاتمة:

بعد تتبّع إشكالية المصطلح اللساني في اللغة العربية، والتطرّق لآليات وضعه عامّة، وعند عبد القادر المهيري، الذي استطاع أن يمزج بين أصالة المصطلح اللساني وحداثته. وعلى الرغم من أنّه كان يغلّب التراث أحيانا، فإننا نراه يدعو إلى الاعتدال والوسطية. وقد أفضى هذا البحث إلى جملة من النتائج نجملها فيما يلي:

1. تجاوز العرب مشكلة المصطلح التي واجهتهم قديما بفضل خصوصية اللغة العربية، كونها تملك من الإمكانيات الذاتية، والطاقات التعبيرية المختلفة، ما يجعلها قادرة على استيعاب كل ما هو جديد.

2. وظّف العلماء العرب أثناء نقلهم وترجمتهم لمصطلحات العلوم الأجنبية طرائق مختلفة، نحو الاشتقاق، والمجاز، والنحت، والتعريب.

3. ركّز المهيري على المصطلح النحوي وآليات وضع المصطلح خاصّة الآليات التي عدها قديمة جديدة.

4. التعرّض لبعض المشاكل التي يعاني منها المصطلح؛ والمتمثّلة في التعدّد المصطلحي والازدواجيّة.

5. كان المعجم أيضا من اهتمامات عبد القادر المهيري، فوضع شروطا لواضعيه، ولطريقة وضعه.

6. أكّد المهيري على إنشاء مكنز لغوي حتى يتسنّى للباحثين في المجال اللغوي عامّة والمعجمية خاصّة العمل بأريحية تامّة، فيقدّم بدوره عملا جادّا.

7. استطاع المهيري باعتماده منهج الاعتدال والوسطية أن يدرس التراث اللغوي العربي، ويسعى إلى تشكيله في ثوب جديد.

8. قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن جني (1982م)، الخصائص، ج2، تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط1.

2. ابن دريد الأزدي (1991م)، أبو بكر محمد بن الحسن، الاشتقاق تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجبل.

3. ابن يعيش (2001م)، شرح المفصّل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، ج1.

4. أبو القاسم الزجاجي (1979م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، لبنان.

5. أحمد مطلوب (1983م)، معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها مطبعة المجمع العلمي، العراقي، بغداد.

6. جلال الدين السيوطي (1998م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، علي بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيمي، محمد علي البجاوي، ج1، الدار البيضاء، الكتب العربية القاهرة.

7. خليفة الميساوي (2013م)، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ط1 الرباط دار الأمان، منشورات الاختلاف ضفاف.

8. رياض عثمان (2010م)، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

9. صبحي إبراهيم الصالح (1960م)، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط3.

10. عبد السلام المسدّي (1984م)، قاموس اللسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح، الدار البيضاء للكاتب، تونس.

11. عبد القادر المهيري (2014م)، العربية بين الاستقرار والتطوّر مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، ط1.

12. عبد القادر المهيري وعبد السلام المسدّي وحمادي صمود (1989م) النظرية اللسانية والشعرية، التفكير البلاغي عند العرب الدار التونسية للنشر.

13. عبد القادر المهيري (1993م)، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

14. أحمد عرابي (2003م)، دلالة المصطلح التراثي بين الأصالة والمعاصرة مجلة المصطلح، مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

15. علي القاسمي (2008م)، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية بيروت، مكتبة ناشرن.

16. عمار ساسي (2010م)، المصطلح في اللسان العربي، من اليات الفهم الى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديثة، وجدار للكتاب.

17. محمد حسن مهدي بخيت (2013م)، علم المنطق، المفاهيم والمصطلحات والتصورات، ج1، عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن.

18. محمد رشاد الحمزاوي (2004م)، المعجمية، مقاربة نظرية ومطبقة مصطلحاتها ومفاهيمها، مركز النشر الجامعي تونس.

19. محمد رشاد الحمزاوي (1999م)، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1.

20. محمد غاليم (1987م)، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

21. ممدوح خسارة (2008م)، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات، في العربي، دار الفكر، دمشق، ط1.